دور السياسة النقدية وفاعليتها في النمو الاقتصادي للمدة (2006-2018)

الباحثة / هاجر عادل عبد الرحيم
أ.د. مصطفى كامل رشيد / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
http://doi.org/10.31272/JAE.45.2022.132.11

تأريخ أستلام البحث : 2021/10/6 **مقبول للنشر بتأريخ :2021/8/15**

المستخلص
تعد السياسة النقدية اهم السياسات الاقتصادية المؤثرة في سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث تمتلك السياسة النقدية مجموعة ادوات (كمية، نوعية) تمارس تاثيراً في الاسواق النقدية والمالية وصولا الى السوق الحقيقي ومن ثم النمو الاقتصادي.
ان فاعلية السياسة النقدية تجعل مقدرة القرار النقدي والتغيير النقدي اكثر تاثيرا في الانشطة الاقتصادية بدءاً من المعاملات النقدية والتسويات اليومية وانتقال رؤوس الاموال محليا واجنبيا. كما ان فاعلية قنوات السياسة النقدية تشكل جزءاً مهماً من فاعلية السياسة النقدية للتاثير في الاقتصاد الحقيقي.
توصل البحث الى ان فاعلية السياسة النقدية كانت ضعيفة جدا في مدة البحث مما اضعف تاثير القرار النقدي في النمو الاقتصادي، اوصى البحث باهمية احياء وانعاش الاسواق المحلية باعادة دور المنتج المحلي، ودوره في الصفقات النقدية، الامر الذي يعزز من فاعلية السياسة النقدية وتاثيرها في النمو الاقتصادي.
الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، فاعلية السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، قنوات انتقال السياسة النقدية.

مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 132 / اذار/ 2022
الصفحات : 151 – 162

المقدمة

تعد السياسة النقدية واحدة من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد من قبل الدول لتحقيق جملة من الاهداف أهمها تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، والذي لا يتم الا عن طريق تعزيز الثقة بالعملة المحلية من جهة والعمل على ثبات سعر صرفها من جهة أخرى. وتحقيق معدلات نمو عالية في النشاط الائتماني، وزيادة التشغيل وغيرها. وهذا يتطلب قبل كل شيء وجود استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم ومرتبطة بأهداف تنموية وطنية.

أبرزها الاستقلالية التي كفلها قانون البنك المركزي والتي تأتي لتحقيق أهدافه دون أي تدخل،

تعد السياسة النقدية عنصرا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وان الوصول اليه يتطلب تفعيل الادوات النقدية التي تتلائم مع المرحلة الجديدة وتنسجم مع المعطيات الاقتصادية.

ان فاعلية السياسة النقدية تجعل مقدرة القرار النقدي والتغيير النقدي اكثر تاثيرا في الانشطة الاقتصادية بدءاً من المعاملات النقدية والتسويات اليومية وانتقال رؤوس الاموال محليا واجنبيا. كما ان فاعلية قنوات السياسة النقدية تشكل جزءاً مهماً من فاعلية السياسة النقدية للتاثير في الاقتصاد الحقيقي.

مشكلة البحث :- مشكلة البحث تتجسد في التساؤل الاتي (هل ان اضطراب الاقتصاد المحلي يقلل من فاعلية السياسة النقدية ومن ثم التاثير في الاسواق النقدية والمالية والحقيقية؟).

اهمية الدراسة :- تكمن اهمية الدراسة في المكانة التي تحتلها السياسة النقدية في اقتصاديات معظم الدول ودورها الفعال في النمو الاقتصادي الذي يعاني من اختلالات هيكلية وتراجع نمو الانشطة الاقتصادية وضعف الروابط الامامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية، وهذا من شأنه فرض تحديات كبيرة امام فاعلية السياسة النقدية من اجل مواجهة الاستقرار النقدي واستقرار سعر الصرف، ، لذلك جاء هذا البحث ليسلط الضوء على أهمية دور السياسة النقدية وفاعليتها في النمو الاقتصادي، اذ يتضمن ذلك تحليل دور المؤشرات النقدية وقنوات الانتقال النقدي لمتابعة مسار تأثير السياسة النقدية في النمو الاقتصادي.

فرضية البحث :- ينطلق البحث من الفرضية الاتية (ان ارتفاع فاعلية السياسة النقدية مع كفاءة قنوات السياسة النقدية تحقق تاثير ايجابي في النمو الاقتصادي).

هدف البحث :- ان هدف البحث هو التوصل الى احتساب فاعلية السياسة النقدية وبيان تاثيرها في النمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة

1_ **اسم البحث** : مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي- دراسة حالة الجزائر خلال المدة (2000-2017)م. رسالة ماجستير تقدم بها الطالب (قاسيمي نوال) عام 2018 في جامعة اكلي محمد اولجاج- البويرة.

مشكلة البحث: ما مدى مساهمة السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية في الجزائر خلال المدة (2000-2017)م؟

تندرج تحت هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو مفهوم السياسة النقدية؟ وما هي شروط نجاحها؟
- ما هي اهم الاختلالات الاقتصادية الداخلية؟
- هل يعد استهداف التضخم هدف نهائي للسياسة النقدية في الجزائر خلال المدة (2000-2017)م؟
- هل حققت السياسة النقدية المطبقة في الجزائر نتائج ايجابية خلال المدة (2000-2017)م؟

هدف البحث:

- التعرف على موضوع السياسة النقدية بشكل اوسع.
- تحديد اهم المحطات التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر.
- معرفة ما اذا كانت السياسة النقدية في الجزائر فعالة في تحقيق التوازن الداخلي.

2_ اسم البحث: الفاعلية النقدية للبنك المركزي العراقي بحث مستل من اطروحة الدكتوراه الموسومة " البنك المركزي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق. للباحث الاستاذ الدكتور يوسف علي عبد الاسدي والاستاذ نعيم صباح جراح عام 2014م في كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث فيما يلي:

1_ غياب التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية مما اضعف من أثر ادوات البنك المركزي العراقي غير المباشر في التأثير على القطاعات الاقتصادية.

2_ ضعف سوق الاوراق العراق للأوراق المالية مما انعكس سلبا على فاعلية الادوات النقدية للبنك المركزي العراقي.

3_ لا وجود لرؤية واضحة للسياسة الاقتصادية في العراق وخاصة بعد عام 2003م.

هدف البحث: يهدف البحث الى توضيح اليات قياس الفاعلية النقدية للبنك المركزي العراقي من خلال استخدام ادواته النقدية غير المباشرة بعد حصول البنك المركزي على استقلاليته وفق قانون 56 لسنة 2004م.

4_ اسم البحث: أثر السياسة النقدية على النمو الأقتصادي حالة الجزائر دراسة قياسية (1990-2012)م. رسالة ماجستير تقدم بها الطالب (ملازم زين الدين) و (سدايريه فيصل) عام 2013م في جامعة لاه ماي قلمة.
مشكلة البحث: لقد كان للأصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال السياسة النقدية العديد من الاثار الايجابية، اهمها هو اعطاء السياسة النقدية حريتها، الامر الذي ساعد على زيادة دور السياسة النقدية في تحقيق النمو والاستقرار. ومن هنا فقد تم طرح التساؤل التالي:

- ما مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية المتبعة بعد 1990م؟

وتتفرع عنها التساؤلات التالية:

- ما مدى تأثير مؤشرات السياسة النقدية في النمو الاقتصادي ؟
- ما هو اثر ارتفاع اسعار البترول على السياسة النقدية ؟
- هل تكفي الاصلاحات المتبعة في السياسة النقدية لجعلها قادرة على تحقيق اهدافها ؟

هدف البحث: وبناء على تحديد اشكالية البحث فأن الغرض الاساسي منه لا يخرج في الحقيقة عن كونه محاولة لتحقيق الاهداف التالية:

- التعرف على موضوع النمو الاقتصادي الذي يحظى بأهتمام كل الاقتصاديين.
- محاولة تحديد اثر ودور السياسة النقدية في الاقتصاد.
- التعرف على مدى العلاقة بين بعض المتغيرات واثرها على النمو الاقتصادي.
- اقتراح عدة توصيات على ضوء النتائج التي سيسفر عنها البحث والتي من شأنها ان تسمح برفع معدل النمو الاقتصادي.

المحور الاول

المفاهيم الاساسية للسياسة النقدية، فاعلية السياسة النقدية، والنمو الاقتصادي

اولا:- مفهوم السياسة النقدية

نظرا للدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاديات المعاصرة تعددت تعاريف السياسة النقدية والتي نذكر منها ما يلي:

_ **السياسة النقدية هي** " مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة في ادارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد"[1]

_ **السياسة النقدية هي** " العملية التي تهدف الى تنظيم كمية النقود المتوفرة في الاقتصاد الوطني بغرض تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية"[2]

_ **السياسة النقدية هي** " الطريقة او الطرق التي تتبعها السلطات النقدية في الدولة والمتمثلة في البنك المركزي لتوجيه كمية النقود في التداول الى التوسع او التقلص بقصد الوصول الى هدف من اهداف السياسة النقدية"[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن اعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية، بأنها مجموعة الاجراءات والقرارات التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير على المتغيرات النقدية لتحقيق الاهداف الاقتصادية.
كما تجدر الاشارة الى ان للسياسة النقدية معنيين فالأول يسمى بالمعنى الضيق والذي يقصد به الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود بقصد تحقيق اهداف معينة والثاني يسمى بالمعنى الواسع فيعني انها تشمل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد

[1] - انس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك (بين النظرية والتطبيق)، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص178.

[2] - هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي يسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص259.

[3] _ عباس كاظم الدعيمي، السياسات المالية والنقدية واداء سوق الاوراق المالية، دار الصفاء للنشر، عمان، 2010، ص25.

التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان، وكذلك الاقتراض الحكومي اي حجم وتركيب الدين العمومي.[4]

ثانيا:- مفهوم فاعلية السياسة النقدية

أن المقصود بفاعلية السياسة النقدية هو مدى قدرة السياسة النقدية في التأثير على موجز النشاط الأقتصادي حال تحقيق الأهداف التي تسعى اليها هذه السياسة النقدية. إذ تهدف السياسة النقدية الى تحقيق قدر مناسب من الأستقرار في قيمة العملة الوطنية وتحقيق معدلات نمو أقتصادية ملائمة للقطاعات الأنتاجية وكذلك مساهمة السياسة النقدية في تعجيل عملية التنمية الأقتصادية والأجتماعية التي تنشدها البلدان النامية من خلال تحفيز العمل المصرفي وانتعاش السوق النقدي.[5] لذلك أن فاعلية السياسة النقدية تظهر من خلال مقدار قدرة السلطة النقدية في التأثير والتحكم بعرض النقود وأدواته والأهداف المطلوبة.

إن إدارة عرض النقود والتأثير فيه يرتبط بسعر الفائدة ايضا بوصفه من العناصر المهمة والتي تؤثر في الأستثمار والأدخار وتحديدا الطلب الكلي ومن ثم الدخل القومي، وبالتالي فإن فاعلية السياسة النقدية تتوقف في مدى أمكانية أستخدام أدواتها في تحقيق الهدف الأساسي للسياسة النقدية.[6] وبالتالي فإن مفهوم فاعلية السياسة النقدية يمكن تعريفه على انه (عبارة عن حجم الأثر على الناتج الناجم عن تغيير معين في ادوات السياسة).[7]

وتعرف ايضا فاعلية السياسة النقدية (هي عبارة عن مدى قدرة السياسة النقدية على تحقيق الأهداف المرسومة خلال مدة زمنية معينة).[8] وان مدى فاعلية السياسة النقدية في أي دولة يبقى محكوما بطبيعة الهيكل الأجتماعي والأقتصادي للدولة، وبالتالي فإن جمود الهياكل الأجتماعية والاقتصادية في الدولة قد يشكل عقبة امام فاعلية السياسة النقدية [9].

لذا سيتم التعرف على فاعلية السياسة النقدية وفق التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي والتحليل المعاصر (النقوديون)، وذلك لان السياسة النقدية قد أرتبط تطورها بتطور النظريات النقدية عبر مراحل زمنية متعاقبة.

ثالثا:- مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الأقتصادي أحد الظواهر الأقتصادية التي نالت أهتمام الفكر الأقتصادي وعلى أساسه يتم تصنيف الدول الى الدول المتقدمة والدول النامية، وأن هذه الدول تسعى الى تحقيق المعدل المرغوب من النمو الاقتصادي ومن ثم تسعى للحفاظ عليه. [10]

وبالتالي أن الأهداف الأساسية للنمو الأقتصادي هو تحسين المستوى المعاشي للأفراد وزيادة رفاهيتهم هذه الأهداف التي تسعى أغلب الدول الى تحقيقها، وهذا لا يتم الأ عن طريق معدلات مرتفعة ومستمرة من النمو الأقتصادي، وبالتالي فأن النمو الأقتصادي يعمل على توفير مصادر العيش وتلبية أحتياجات الأفراد من رعاية صحية وخدمات أجتماعية وتعليم جيد.

وهنالك عدة مفاهيم للنمو الاقتصادي ولعل أبسطها هو (عبارة عن الزيادة المضطردة طويلة الأجل في أمكانيات الأقتصاد على أنتاج السلع والخدمات التي يرغب بها الأفراد).[11]

---

[4] - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك- الاساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص272.

[5] _ د.ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مطبعة دار الكتب، الموصل، 1988، ص302.

[6] _ د.محمد صالح تركي القريشي، د.ناظم محمد الشمري، مبادئ علم الأقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1993، ص450.

[7] _ د.سامي خليل، نظرية الأقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكتاب الأول،الكويت، 1994، ص502.

[8] - رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي: مفاهيم – تحاليل- تقنيات، الطبعة الاولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص89.

* للمزيد انظر:

Brian Snowdon and Howard R, An Encyclopedia of Macroeconomics, published in london, 2002, p527-532.

[9] _ د.يوسف علي عبد الأسدي، م.نعيم صباح جراح، الفاعلية النقدية للبنك المركزي العراقي، مجلة الأدارة والأقتصاد، العدد 15، جامعة البصرة، كلية الأدارة والأقتصاد، 2015، ص162.

[10] _ قنايزيه مريم، أثر السياسة النقدية على النمو الأقتصادي دراسة حالة الجزائر(2001 -2015)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017، ص26.

[11] _ د.أسامة بشير د.أثيل عبد الجبار، المقدمة في الأقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص399.

ويعرف أيضا النمو الاقتصادي بحسب سيمون كوزنتس بانه (عبارة عن أرتفاع متوسط نصيب الفرد في الأجل الطويل من الناتج، مما يجعل الاقتصاد قادراً على تقديم مجموعة مختلفة من السلع الأقتصادية لسكانه، وأن الزيادة في القدرة الأنتاجية تعتمد على التقدم التكلنوجي والتعديلات الأيدلوجية التي يحتاج اليها).[12]
أما جون ريفوار فيعرف النمو الأقتصادي على انه (التغير التدريجي للأقتصاد عن طريق الأرتفاع في الأنتاج أو الرفاهية).[13]
ويمكن تعريف النمو الأقتصادي أيضا بانه (الزيادة في نمو الناتج المحلي الاجمالي أو الزيادة في الدخل القومي لدولة ما).[14] ويعد الناتج المحلي الأجمالي أمرا أساسيا لتحسين مستوى المعيشة، ويرتبط كل من الناتج المحلي الأجمالي والنمو الأقتصادي مباشرة ببعضهما البعض، لأن النمو الأقتصادي يتطلب أستخدام موارد الأقتصاد بصورة فاعلة.
وعلى الرغم من تعدد وجهات النظر يمكن تعريف النمو الأقتصادي بشكل عام على أنه (حدوث أرتفاع في الدخل الوطني الأجمالي أو أرتفاع في الناتج المحلي الأجمالي والذي يؤدي الى أرتفاع مستمر في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي او الناتج).[15]

رابعا:- الفرق بين النمو الأقتصادي والتنمية الأقتصادية

تعتبر التنمية والنمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الأقتصاد، اذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية واكثر المواضيع التي تهم ادارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعبها، ولكن يجب الانتباه الى وجود فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

- يرى بعض الاقتصاديين ان استخدام مصطلح النمو الاقتصادي يكون في الدول المتقدمة. اما مصطلح التنمية الاقتصادية فيستعمل في الدول الاقل تقدما.
- يميز بين المفهومين عن طريق عنصر الارادة، فالتنمية الاقتصادية تكون ارادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه الانسان كمقرر ومنتج. اما النمو الاقتصادي فيكون تلقائي يجري مع مرور الزمن وبأستمرار، وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو التقدم.
- التنمية الاقتصادية هي تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع. بينما النمو الاقتصادي فهو تراكم كمي للسلع والخدمات فقط.
- التنمية الاقتصادية هي مشروع شامل ومتكامل، ولذلك فهي تتطلب تغيرات اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية. في حين النمو الاقتصادي لا يتطلب مثل هذه التغيرات.
- لا يمكن احداث تنمية اقتصادية بدون نمو، كما لايمكن احداث نمو اقتصادي مرتفع بدون توفر حد ادنى للتنمية الاقتصادية.
- يمكن ان يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية اقتصادية، وذلك عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- يمكن ان لا تتحقق التنمية الاقتصادية حتى عند ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة، وذلك اذا كان هذا النمو مصحوبا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج، وبتفاقم التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في اطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به.

المحور الثاني

تحليل فاعلية السياسة النقدية وقنوات الانتقال النقدي وتأثيرها في النمو الاقتصادي

اولا:- فاعلية السياسة النقدية

ان مقدرة السياسة النقدية من التاثير في التقلبات في النشاط الاقتصادي الحقيقي بقصد التخفيف او التلطيف من حدتها، وقدرتها على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار بشكل خاص والاستقرار الاقتصادي بشكل عام خلال مدة زمنية محددة دليل فاعلية السياسة النقدية، وكما تم الاشارة سابقا في المبحث الثاني من الفصل الاول ان قياس الفاعلية النقدية لأي بنك مركزي ليس بالمهمة السهلة فعلى الرغم من ان هناك عدم اتفاق حول

---

[12] _ اشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الاولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص63.
[13] _ رائد خضير عبيس، دور البحث والتطوير في النمو الأقتصادي تجارب دولية مختارة مع أشارة خاصة الى العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية الأدارة والأقتصاد، العراق، 2018، ص5.
[14] _ عبد الوهاب الامين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص373.
[15] _ أوجست سوانيتسرج، الأقتصاد الكلي، ترجمة د.خالد العامري، الطبعة الأولى ، دار الفاروق للأستثمارات الثقافية، القاهرة، 2008 ، ص187.

القياس التجريبي لحجم واتجاه المتغيرات في السياسة النقدية والتي يعتقد النقديون ان هذه المقاييس من المحتمل ان تقلص فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وخاصة في الدول النامية والذي يعد العراق احد هذه الدول سواء باستخدام المجاميع النقدية إم سعر الفائدة، والتي يصاحبها بعض الشكوك ايهما افضل في قياس الفاعلية النقدية للبنك المركزي. عموما سيتم اعتماد مؤشر التباين المطلق* للاستدلال عن فاعلية السياسة النقدية في العراق ويستخدم التباين المطلق لمعرفة فاعلية فاعلية البنك المركزي للأستجابة للتغيرات في النشاط الاقتصادي ويوضح هذا المؤشر فاعلية السياسة النقدية على اساس الكتل النقدية (m_2،m_1) والتي كانت على النحو الاتي:

الجدول (1)

تطور مؤشر التباين المطلق لنمو عرض النقود الواسع (M_2) في العراق للمدة (2006-2018) (مليون دينار،%)

السنوات	عرض النقود الواسع	لوغارتم عرض النقود الواسع	التغير بلوغارتم عرض النقود الواسع	التباين المطلق لنمو عرض النقود الواسع
2006	12080	9.399306	125.5737	8.80
2007	26953	10.20185	8.538326	-0.21
2008	34920	10.46082	2.538413	-0.67
2009	45438	10.7241	2.516907	-0.67
2010	60396	11.00868	2.653593	-0.66
2011	72320	11.18886	1.636689	-0.74
2012	75486	11.2317	0.382939	-0.83
2013	87706	11.38175	1.335889	-0.76
2014	90728	11.41562	0.297632	-0.84
2015	82595	11.3217	-0.8227	-0.93
2016	88,082	11.38602	0.568104	-0.82
2017	89,441	11.40133	0.134472	-0.85
2018	95,390	11.46573	0.564798	-0.82
		المجموع	145.92	
		الوسط الحسابي	11.22	

المصدر: اعداد من قبل الباحثة بالاعتماد على مؤشر التباين المطلق.

$$\text{Absolute} = \sum_{t=1}^{t} \frac{(\Delta m_{2t} - \mu\, \Delta m_t)^2}{T}$$

***variance)(Δm_2)**

ولتوضيح مدى فاعلية السياسة النقدية وفقا لمؤشر التباين المطلق، نلاحظ من خلال جدول (1) نلاحظ ان فاعلية السياسة النقدية قد تراوحت بين الحد الادنى (0.21-) عام 2007 والحد الاعلى (0.93-) عام 2015 بأستثناء عام 2006 الذي بلغت فيه (8.80) كقيمة موجبة، وبشكل عام فأن فاعلية السياسة النقدية كانت ضعيفة جدا خلال مدة البحث.[16]

ثانيا:- تحليل عرض النقود وقنوات الانتقال النقدي في النمو الاقتصادي

تمارس السياسة النقدية عبر عرض النقود وقنوات انتقال اثر السياسة النقدية تاثيرا في النشاط الاقتصادي الحقيقي وصولا الى النمو الاقتصادي، وقد كان في العراق على النحو الاتي:

جدول (2)

عرض النقود وقنوات الانتقال النقدي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2006-2018) (مليار دينار، %)

السنوات	عرض النقود الواسع	قناة سعر الصرف	قناة سعر الفائدة	قناة الائتمان النقدي	الناتج المحلي الاجمالي
2006	2266190	1475	16.00	2664898	109843735
2007	3220772	1466	20.00	3459020	111961230
2008	5110793	1203	16.75	4587454	121727933
2009	6353134	1182	8.83	5690062	125457241
2010	6994824	1185	6.25	11721535	133436974
2011	7908387	1196	6.00	20344076	143566477
2012	11590728	1233	6.00	28438688	163513290
2013	13296997	1232	6.00	29952012	175683380
2014	17524112	1214	6.00	34123067	179481183

[16] - د.يوسف علي عبد الاسدي،م. نعيم صباح جراح، مصدر سابق ذكره، ص170.

184497574	36752686	6.00	1247	10541735	2015
209986370	37180123	4.33	1275	18541542	2016
206816957	37952829	4.00	1258	19280783	2017
204505785	38486947	4.00	1209	21507019	2018

المصدر: جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2006-2018).

تؤكد النظرية الاقتصادية الكلية على وجود علاقة بين المتغيرين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود بالمفهوم الواسع، فإن زيادة عرض النقود من خلال اتباع سياسة نقدية توسعية، يؤدي الى انخفاض في سعر الفائدة ومع سيادة حالة التفاؤل بين رجال الاعمال فإن زيادة في الاستثمارات ستكون نتيجة لانخفاض اسعار الفائدة في ضوء العلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة، مما يولد زيادة مضاعفة في الدخل الذي يزيد بدوره من الطلب الكلي الذي سيشكل حافزا في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وينعكس الوضع في حالة اتباع السلطة النقدية الانكماشية، فعندما ينخفض عرض النقد فإن الارتفاع في سعر الفائدة سيولد انخفاضا في الاستثمار والدخل مع انخفاض الطلب الكلي مما يولد انخفاضا في الناتج ومن خلال ذلك يتضح وجود علاقة طردية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي ومن ثم النمو الاقتصادي، حيث نلاحظ عند ارتفاع عرض النقد في عام 2007 الى (3220772) مليار دينار ادى الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي الى (111961230)، وان العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة علاقة عكسية حيث نلاحظ عند ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في عام 2008 الى (121727933) ادى الى انخفاض سعر الفائدة (سعر السياسة) الى (16.75%) وان الانخفاض في سعر الفائدة فإن تكلفة الاستثمار سوف تنخفض وتؤدي الى زيادة الارباح ويكون حافزا لزيادة الاستثمار، ويكون العكس في حالة ارتفاع سعر الفائدة في عام 2007 حيث ارتفع الى (20.00%) وان سبب هذا الارتفاع هو سعي البنك المركزي للوصول الى سعر فائدة توازنية، والتحكم في مستويات التضخم التي كانت تعصف بالاقتصاد العراقي، وان الانخفاض في سعر الفائدة يؤدي الى الانخفاض في سعر الصرف وذلك بسبب وجود علاقة طردية بين سعر الصرف وسعر الفائدة حيث انخفض سعر الصرف في عام 2008 الى (1203) دينار/ الدولار اي انخفاض سعر الصرف العملة المحلية اتجاه العملات الاخرى هذا يؤدي الى انخفاض قدرتها الشرائية وحصول التغير في مدخلات العملية الانتاجية او العكس، اما العلاقة بين الائتمان النقدي وسعر الفائدة نلاحظ ان العلاقة عكسية حيث كلما انخفض سعر الفائدة ادى الى ارتفاع الائتمان النقدي في عام 2008 الى (4587454) مليون دينار والذي يؤدي الى زيادة في الاستثمار والناتج ومن ثم المستوى التوازني للدخل وهذا يؤدي الى زيادة النشاط الاقتصادي للبلد، ومن خلال ما سبق نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي يرتبط بعلاقة طردية مع عرض النقد بالمفهوم الواسع والائتمان النقدي، ويرتبط الناتج المحلي الاجمالي بعلاقة عكسية مع سعر الصرف وسعر الفائدة.

الشكل (1)

معدل النمو السنوي لعرض النقود وقنوات الانتقال النقدي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2006-2018) (%)

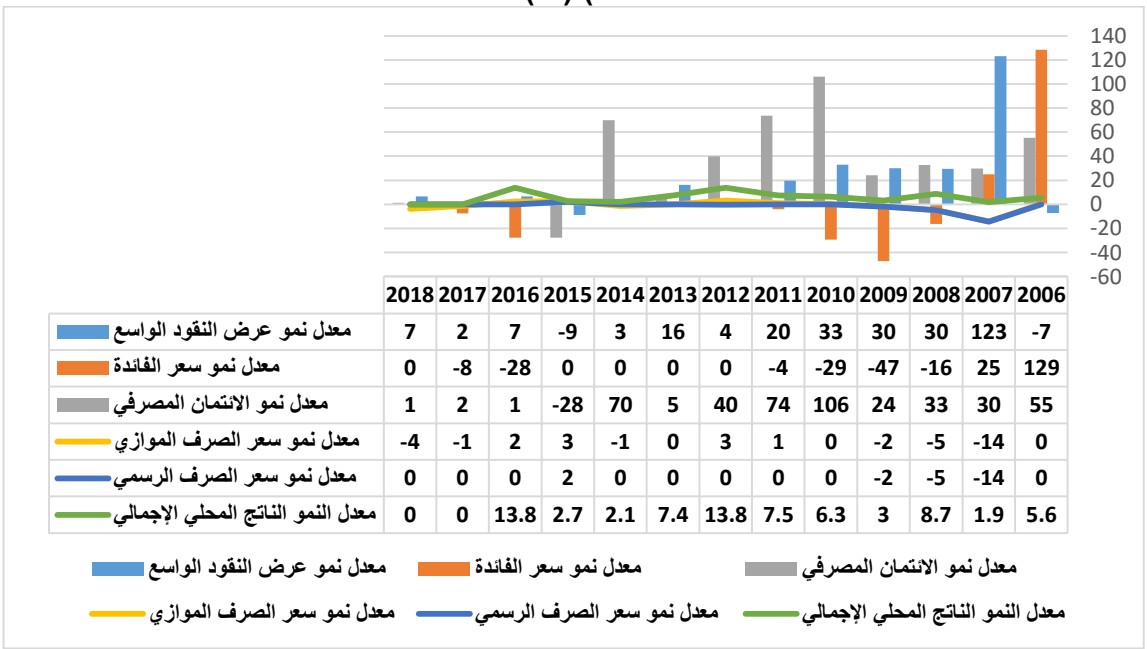

	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
معدل نمو عرض النقود الواسع	7	2	7	-9	3	16	4	20	33	30	30	123	-7
معدل نمو سعر الفائدة	0	-8	-28	0	0	0	0	-4	-29	-47	-16	25	129
معدل نمو الائتمان المصرفي	1	2	1	-28	70	5	40	74	106	24	33	30	55
معدل نمو سعر الصرف الموازي	-4	-1	2	3	-1	0	3	1	0	-2	-5	-14	0
معدل نمو سعر الصرف الرسمي	0	0	0	2	0	0	0	0	0	-2	-5	-14	0
معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي	0	0	13.8	2.7	2.1	7.4	13.8	7.5	6.3	3	8.7	1.9	5.6

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الى بيانات الجدول (2).

يلاحظ من خلال الشكل (1) ان معدل نمو عرض النقود الواسع قد بلغ (7-%) وهو معدل نمو سلبي، حيث نلاحظ ان معدل نمو عرض النقود الواسع بدء بالتحسن في عام 2007 حتى عام 2014 بمعدل نمو يبلغ (3%) في عام 2014 حيث نلاحظ ان عرض النقود الواسع شهد ارتفاعا حتى عام 2014، ويعود ذلك الى ارتباط عرض النقود بالانفاق الحكومي، ففي الاعوام (2010-2014) كان الانفاق الحكومي يتزايد نتيجة لارتفاع الايرادات النفطية، اما في عام 2015 نلاحظ ان نمو عرض النقود الواسع قد تراجع وقد بلغ (9-%) وذلك بسبب التراجع الكبير الذي شهدته اسعار النفط الخام، وانخفاض الايرادات العامة بصورة كبيرة، وانعكس ذلك سلبيا على الانفاق الحكومي، اذ قامت الحكومة العراقية بتخفيض الانفاق الاستثماري وتحديد مشاريع استثمارية معينة لاستمرار العمل فيها، اما في الاعوام (2016-2018) فقد زاد نمو عرض النقود الواسع الى (7%،2%، 7%) على التوالي وذلك بسبب التوسع في الديون الحكومية.[17]

ان معدلات نمو سعر الفائدة مرتفعة في عام 2006 و 2007 الى (129%، 25%) على التوالي بسبب ان السلطة النقدية سعت الى تحفيز الافراد على الادخار، ونلاحظ ان معدلات نمو سعر الفائدة انخفضت من عام 2008 حتى عام 2011 حيث بلغت معدلات النمو (16-%، 47-%، 29-%، 4-%) على التوالي وذلك بسبب انخفاض سعر الفائدة (سعر السياسة)، ونلاحظ في عام 2012 حتى عام 2015 نلاحظ ان معدلات النمو (0%) وذلك بسبب ان السياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي عملت على الاسهام في تحفيز المصارف لتحسين النمو الاقتصادي عن طريق توفير الائتمان المناسب لأنشطة القطاع الخاص، وبذلك فأن البنك المركزي اعتمد على سعر الفائدة (6.00) والمعمول به منذ عام 2010 مما انعكس ايجابيا على رصيد المصارف التجارية من رؤوس الاموالتمويل مشاريع القطاع الخاص ودعم التنمية، واستمر سعر الفائدة بهذا المستوى حتى عام 2015، الا ان معدلات نمو سعر الفائدة انخفضت في عام 2016 و2017 الى (28-%، 8-%) على التوالي وذلك بسبب انخفاض سعر الفائدة الى (4.00)، ونلاحظ في عام 2018 استمر انخفاض سعر الفائدة الى (4.00) لذلك فأن معدلات نمو سعر الفائدة بلغت (0%) وهذا الانخفاض يعود الى الانسجام مع توجيهات البنك المركزي من اجل التأثير في النمو الاقتصادي.[18]

اما بالنسبة لمعدلات نمو الائتمان المصرفي فقد بلغت (55%) في عام 2006، ونلاحظ ان في عام 2007 فقد بلغ معدل نمو الائتمان المصرفي (30%) وذلك بسبب ارتفاع الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية والمصارف الاهلية بسبب ان القروض والسلف قد منحت الجزء الاكبر من اجمالي الائتمان النقدي، ثم يليها الحسابات الجارية المدينة بسبب حركة النشاط المحلي كما وضحنا سابقا في تحليل الائتمان النقدي الممنوح للمصارف الحكومية والمصارف الاهلية في المبحث الثالث من الفصل الثاني، واستمرت معدلات نمو الائتمان المصرفي بمعدلات ايجابية من عام 2008 حتى عام 2014 الى (70%) عام 2014 وذلك بسبب الزيادة الحاصلة في الائتمان الممنوح للحكومة المركزية وان البنك المركزي اتخذ عدة اجراءات لمواكبة التطور الحاصل في القطاع المصرفي ودوره في تحقيق الاستقرار النقدي وتمويل النمو الاقتصادي، اما في عام 2015 نلاحظ ان معدلات نمو الائتمان المصرفي سلبية فقد بلغت (28-%) وان انخفاض معدل النمو يدل على ضعف الجهاز المصرفي من حيث ممارسته نشاطه الائتماني بالشكل الامثل، اما بالنسبة لعام 2016 حتى عام 2018 نلاحظ ان معدلات نمو ايجابية فقد بلغت (1%، 2%، 1%) على التوالي.

ونلاحظ من الشكل (1) ان معدلات نمو سعر الصرف الموازي والرسمي يتسم بالثبات في عام 2006 فقد بلغ (0%)، اما في عام 2007 حتى عام 2009 نلاحظ ان معدلات نمو كل من سعر الصرف الموازي والرسمي سلبية فقد انخفضت الى (14-%، 5-%، 2-%) على التوالي وذلك بسبب انخفاض كل من سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي الى (1182، 1170) دينار/الدولار على التوالي، وان هذا الانخفاض سببه نتيجة لقيام البنك المركزي بتحسين قيمة العملة المحلية عن طريق نافذة بيع العملة الاجنبية من اجل توفير العرض المناسب من الدولار للمحافظة على الاستقرار النقدي، اما في عام 2010 لم يطرا اي تغير على معدل نمو سعر الصرف الرسمي والموازي، بينما نلاحظ في عام 2011 ان معدل نمو سعر الصرف الموازي بلغ (1%) وذلك بسبب ارتفاع سعر الصرف الموازي الى (1196) دينار/الدولار، اما بالنسبة لمعدل نمو سعر الصرف الرسمي فأنه يتصف بالثبات من عام 2011 حتى عام 2014 وان هذا الاستقرار يتطلب المحافظة

---

[17] – البنك المركزي العراقي، الدور التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات)، دائرة الاحصاء والابحاث، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العراق، 2018، ص12–13.

[18] – د. سعد عبد نجم العبدلي، م. خليل اسماعيل عزيز، الطلب على النقود وفاعلية السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والخمسون، العراق، 2017، ص192–193.

والتوازن بين وضع الاحتياطيات الاجنبية من النقد الاجنبي من خلال تسيير ادوات السياسة بصورة منسقة تساعد على صيانة النشاط الاقتصادي، اما في عام 2012 فأن معدل نمو سعر الصرف الموازي قد بلغ (3%)، ونلاحظ ان معدل نمو سعر الصرف الموازي انخفض في عام 2014 الى (1-%) وذلك بسبب التقلبات الحاصلة في الاسواق المحلية والاجنبية والتي مارست ضغوطا في استنزاف احتياطي النقد الاجنبي، اما بالنسبة لعام 2015 و 2016 نلاحظ ان معدل نمو سعر الصرف الموازي قد بلغ (3%، 2%) على التوالي، بسبب ارتفاع سعر الصرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في السوق المحلية (سعر الصرف الموازي)، ويعزى ذلك الى تفاعل عوامل الطلب الاعتيادي والطلب الناتج عن توقعات المضاربة، وايضا بسبب ارتفاع احتياجات المواطنين للعملة الاجنبية لأغراض السفر والمعالجة الطبية، نلاحظ في عام 2017و 2018 انخفاض في معدلات نمو سعر الصرف الموازي الى (1-%، 4-%) على التوالي وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط مما اسهم بشكل كبير في ارتفاع واردات العراق من العملة الاجنبية (الدولار) الامر الذي انعكس على زيادة الكمية المشتراة من وزارة المالية من قبل البنك المركزي، بينما استمر معدل نمو سعر الصرف الرسمي بالثبات خلال هذه الاعوام.[19]

اما بالنسبة لمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي نلاحظ انها تأخذ بالزيادة لكن بمعدلات متذبذبة حيث بلغ معدل النمو في عام 2006 (5.6%)، وايضا ارتفاع في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي من عام 2007 حتى عام 2016 الى (13.8%) في عام 2016 ويعود هذا الارتفاع بسبب التحسن في العوامل الداخلية والمتمثلة في التحسن بالاوضاع الامنية وعوامل خارجية والمتمثلة في ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية والتي ساهمت بدفع مؤشرات النمو الى الأمام، اما بالنسبة لعام 2017 و2018 نلاحظ ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي قد بلغ (0%) وذلك بسبب انخفاض معدلات نمو اغلب القطاعات الاقتصادية كما وضحنا سابقا في المبحث الثاني من الفصل الثاني، وبذلك يمكن القول ان الناتج المحلي الاجمالي العراقي ومنذ عام 1980 كان عرضه للتذبذب في معدلات نموه السنوي بسبب الظروف المتغيرة الكثيرة التي شهدها العراق والتي ساهمت في تقليص مصادر توليد الناتج المحلي الاجمالي من قطاعات مختلفة الى قطاع متفرد مهيمن، خلقت معها اقتصاد شديد الريعية يعظم فيه المواطن الوظيفة العامة معتبرا من يعمل في القطاع الخاص مقامرا اكثر مما هو مستثمرا، وعليه فأن تنويع مصادر توليد الناتج المحلي الاجمالي ضرورة ملحة، وركيزة أساسية من ركائز بناء اقتصاد حقيقي نكسب معها اقتصادا مستقرا مستندا الى قطاعات انتاجية حقيقية تخلق قيم مضافة، وتقلل من التبعية لتذبذبات اسعار النفط الدولية.[20]

اولا:- الاستنتاجات

1_ سعى البنك المركزي العراقي من خلال مبادراته الى التاثير في النمو الاقتصادي ولكن لم يحصد البنك المركزي العراقي نتائج جيدة بهذا الصدد. بسبب ظروف الاقتصاد غير المستقرة وارتفاع حدة التلاعب والاحتيال والفساد الاداري والمالي، مما اضطرت العديد من المصارف تحجيم الاقراض وفق المبادرة لتجنب هدر الاموال المخصصة في هذا الجانب.

2_ ضعف مساهمة قنوات الانتقال النقدي في نقل تاثير السياسة النقدية الى الاسواق النقدية لكون قناتي سعر الفائدة وسعر الصرف اتسمت بالثبات النسبي طيلة مدة البحث من اجل السيطرة على الضغوط التضخمية، وقناة الائتمان لم ترتقي للمستوى المطلوب بسبب انعدام الثقة بين الزبون والمصرف.

3_ جاءت فاعلية السياسة النقدية ضعيفة جدا خلال مدة البحث بسبب ضعف نشاط المؤسسات المصرفية والمالية على اثر تخلف علاقات الانتاج وضعف الروابط الامامية والخلفية لفروع القطاعات الاقتصادية، ومن ثم تراجع نشاط وفاعلية القطاع الحقيقي المولد لفرص الاستثمار وخلق الفوائض الاقتصادية.

4_ تعتبر السياسة النقدية من اهم مكونات السياسة الاقتصادية، بحيث تستخدم منطرف السلطة النقدية من اجل تحقيق الاستقرار.

5_ تهدف السياسة النقدية لتحقيق جملة من الاهداف النهائية كالاستقرار في المستوى العام للاسعار، تحقيق التشغيل التام، وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي والتأثير على معدلات سعر الفائدة وسعر الصرف.

ثانيا:- التوصيات

[19] – حاتم جورج حاتم، دور سعر الصرف في تحديد المستوى العام للأسعار واشكالية السياسة النقدية في العراق، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 59–60، بغداد، 2012، ص71–72.

[20] – د. سعد عبد نجم العبدلي، م. خليل اسماعيل عزيز، مصدر سابق ذكره، ص190–191.

1_ اعطاء دوراً مهماً لقناة سعر الفائدة للتاثير بقرارات الافراد بشأن الادخار واعادة الثقة بالنظام المصرفي وتحسين الخدمات المصرفية، من اجل زيادة اعداد المتعاملين في المؤسسات المصرفية والمالية، الامر الذي سوف يحسن من اثر السياسة النقدية في المتغيرات الاقتصادية الكلية والاسواق المحلية.
2_ زيادة فاعلية قناة الائتمان من خلال تشجيع قنوات التمويل على ممارسة نشاطها على نحو افضل وبلوغ مرحلة التمويل الاصغر من اجل زيادة فرص التشغيل والاستفادة من مؤهلات الطاقات الشابة، الامر الذي يخفض من معدلات البطالة بين صفوف الشباب.
3_ الحد من الضغوط التدخلية في صميم السياسة النقدية من الاطراف الخارجية الامر الذي يسهم في تقليل مدة الابطاء في السياسة النقدية، فضلا عن تعاون باقي السياسات الاقتصادية في طرح المعلومات والبيانات بشفافية لتتمكن السلطة النقدية من تحديد مكامن الخلل النقدي بسرعة، ووضع المعالجات المناسبة من خلال كوادر مدربة في التعامل مع مستجدات وازمات الواقع الاقتصادي.

المصادر:-

1_ اديب قاسم شندي، النقود والبنوك، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف الاشرف، 2010.
2_ أسامة بشير د.أثيل عبد الجبار، المقدمة في الأقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
3_ اشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الاولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
4_ انس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك (بين النظرية والتطبيق)، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.
5_ أوجست سوانيتسرج، الأقتصاد الكلي، ترجمة د.خالد العامري، الطبعة الأولى ، دار الفاروق للأستثمارات الثقافية، القاهرة، 2008 .
6_ حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2002.
7_ رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي: مفاهيم – تحاليل- تقنيات، الطبعة الاولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
8_ سامي خليل، نظرية الأقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكتاب الأول،الكويت، 1994.
9_ صادق راشد الشمري، دائرة العمليات المصرفية (مدخل وتطبيقات)، دار البازوري العملية للنشر والتوزيع، الاردن، 2014.
10_ عباس كاظم الدعيمي، السياسات المالية والنقدية واداء سوق الاوراق المالية، دار الصفاء للنشر، عمان، 2010.
11_ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك- الاساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
12_ عبد المعطي رضا، جودة محفوظ احمد، ادارة الائتمان، الطبعة الاولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.
13_ عبد الوهاب الامين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
14_ محمد صالح تركي القريشي، ناظم محمد الشمري، مبادئ علم الأقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1993.
15_ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مطبعة دار الكتب، الموصل، 1988.
16_ هيثم محمد الزعبي، الادارة والتحليل المالي، الطبعة الاولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000.
17_ هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي يسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
18_ احمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال اثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، العدد التاسع والثلاثون، 2017، ابوظبي، 2017.
19_ جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للمدة 2006-2018.
20_ جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، 2006.
21_ جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2006-2018).
22_ حسين عاشور جبر العتابي، سيف نضال كاظم، فاعلية الادوات الكمية بالتحكم في عرض النقد والسيطرة عليه للمدة (2003-2011)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الخامس عشر، العدد الخمسون، كلية المأمون الجامعة، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، 2020.

23_ حياة عبد الرزاق حسين، الاصلاح المصرفي الواقع والمتطلبات، مجلة جامعة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد الخامس عشر، العدد الاول، 2013.
24_ هجير عدنان زكي امين، احمدحسين لطيف، الفجوة بين سعر صرف الدينار المعلن من قبل البنك المركزي العراقي ومثيله السوقي للمدة 2003-2016، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 118، 2019، جامعة النهرين، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، 2018.
25_ يوسف علي عبد الأسدي، نعيم صباح جراح، الفاعلية النقدية للبنك المركزي العراقي، مجلة الأدارة والأقتصاد، العدد 15، جامعة البصرة، كلية الأدارة والأقتصاد، 2015.
26_ البنك المركزي العراقي، الدور التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات)، دائرة الاحصاء والابحاث، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العراق، 2018.
27_ حاتم جورج حاتم، دور سعر الصرف في تحديد المستوى العام للأسعار واشكالية السياسة النقدية في العراق، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 59-60، بغداد، 2012.
28_ سعد عبد نجم العبدلي، خليل اسماعيل عزيز، الطلب على النقود وفاعلية السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والخمسون، العراق، 2017.
29_ رائد خضير عبيس، دور البحث والتطوير في النمو الأقتصادي تجارب دولية مختارة مع أشارة خاصة الى العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية الأدارة والأقتصاد، العراق، 2018.
30_ رجاء بوترعة، اثر تقلبات سعر الصرف على اداء البنوك دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة ام البواقي، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي- ام البواقي-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2016.
31_ زهراء محمد نعمة الزبيدي، تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض المتغيرات المالية في العراق دراسة قياسية للمدة (1985-2015)، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، 2016.
32- قنايزيه مريم، أثر السياسة النقدية على النمو الأقتصادي دراسة حالة الجزائر(2001 -2015)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017.
33- نمارق قاسم حسين، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع اشارة خاصة للعراق للمدة 1990-2015، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، 2017.
34_ Brian Snowdon and Howard R, An Encyclopedia of Macroeconomics, published in london, 2002.
35_ Mervyn Keith Lewis, The Lags and the Effectiveness of Monetary Policy in Australia, A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy, university of Adelaide, Department of Economics, Australia, 1977.

The role and effectiveness of monetary policy in economic growth for the period (2006-2018)

Researcher / Hajar Adel Abdel Rahim
P. Dr Mustafa Kamel Rashid / Al-Mustansiriya University / College of Administration and Economics

Abstract

Monetary policy is the most important economic policy affecting the behavior of macroeconomic variables, as monetary policy has a set of tools (quantitative, qualitative) that exert an influence on the monetary and financial markets, leading to the real market and then economic growth.

The effectiveness of monetary policy makes the ability of monetary decisions and monetary change more influential in economic activities, starting with monetary transactions, daily settlements, and the transfer of capital locally and abroad. The effectiveness of monetary policy channels constitutes an important part of the effectiveness of monetary policy to influence the real economy.

The research concluded that the effectiveness of monetary policy was very weak during the research period, which weakened the impact of the monetary decision on economic growth. The research recommended the

****
****
****